

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: 1989-2020 *Civil Society and Democratic Transition in Algeria: 1989- 2020*

أ د / فلاح كريمة

ورز الدين نوار /طالبة دكتوراه *

مخبر المجتمع الجزائري المعاصر ، قسم علم الاجتماع كلية
العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)

Karimafellahi@yahoo.fr

مخبر المجتمع الجزائري المعاصر ، قسم علم الاجتماع
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)

nora_socio@hotmail.com

تاريخ النشر: 2026-06-09

تاريخ القبول: 2026-06-01

تاريخ الاستلام: 2026-04-28

ملخص:

يطرح مفهوم المجتمع المدني إشكالا نظريا ابستميا، ولعل ما يؤكد ذلك استخدام المفهوم بكيفيات مختلفة وفق توجهات أيديولوجية تهتم بوضع اجتماعي محدد تاريخيا، فالمجتمع المدني من شأنه تفعيل الحياة السياسية وتكريس دولة القانون والمؤسسات، وفي حالة الجزائر ظهر المفهوم بعد الأزمة التي عرفها النظام السياسي الجزائري انتفاضة أكتوبر 1988 والتي نجم عنها دستور 1989 هذا الأخير فتح الباب نحو التعددية السياسية وبداية الولوج نحو الديمقراطية، لكن بالنظر لطبيعة الاقتصاد الريعي والنظام السياسي الشمولي السائد، يبقى المجتمع المدني رهينة صراعات حول ضرورة تجسيده كشرط للتحول الديمقراطي من هذا المنطلق تسعى الورقة الراهنة إلى محاولة الكشف عن إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في الدولة الجزائرية خلال الفترة 1989-2020.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الديمقراطية، التحول الديمقراطي.

Abstract :

The concept of civil society raises a theoretical and epistemological issue evidenced by the varied ways of its utilization, and according to ideological orientations concerned with a specific historically-defined social context. Civil society activates political life and establishes the rule of law and institutions. In Algeria, the concept appeared after the political crisis, the October 1988 rebellion, resulting in the 1989 Constitution, which paved the way for political pluralism and the transition toward democracy. Nevertheless, regarding the nature of the rentier economy and the prevailing political system, civil society is held hostage to struggles over the need to its establishment as a condition for democratic transition. In this regard, this paper addresses the problematic relationship between civil society and democracy in Algeria from 1989 to 2020.

Keywords: civil society, democracy, changement democracy

* المؤلف المرسل: ورز الدين نوار

زاد الاهتمام منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي بموضوع المجتمع المدني ليشغل حيزا هاما في التراث النظري والفكري، كنتيجة للتغيرات والتحولات العميقة التي حدثت على الساحة الدولية فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي، وكذا سقوط جدار برلين والنضال الذي لعبته المعارضة للنظام الشيوعي تأثيرا كبيرا على إعادة طرح هذا الموضوع للنقاش، ناهيك عن زوال دولة الرعاية (l'état providence) في معظم البلدان الأوروبية المتقدمة وفشل أنموذج الدولة الوطنية في البلاد المتخلفة، وبذلك كانت ولادته في الغرب مصاحبة لبزوغ الليبرالية ولتأسيس الديمقراطية، ليشير بذلك سجلا فكريا بين المدرستين الليبرالية والماركسية وثار الخلاف حول مضمونه ووظائفه باعتباره تنظيمات غير حكومية تمثل وسائط اجتماعية بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة) فهو أداة يوظفها الأفراد للتعبير عن مطالبهم ولتقييد حدود السلطة.

وعلى المستوى الأكاديمي كان للمجتمع المدني خصوصيته وأهميته في الحالة العربية وفي دول العالم الثالث عموما، الشيء الذي دفع مركز دراسات الوحدة العربية إلى عقد مؤتمر في بيروت جانفي 1992 للبحث في مدى وجود مجتمع مدني في البلدان العربية بشكل خاص ولفهم التحولات السياسية والاجتماعية بالمنطقة بشكل أخص، وفي القاهرة بدأ مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في إصدار نشرة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، باعتباره أداة ضرورية لإنجاز عملية التحول الديمقراطي من خلال قدرته الواضحة التي ساهمت في تحول الأنظمة الاستبدادية إلى أنظمة ديمقراطية، وهو سبب إعادة إحيائه الخطاب السياسي والاجتماعي.

وفي حالة الجزائر فقد ظهر المفهوم نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، بعد الأزمة التي عرفها النظام السياسي الجزائري -أحداث أكتوبر 1988 وما تلتها من إصلاحات سياسية متمثلة في الانتقال من الأحادية الحزبية نحو التعددية السياسية وتحولات اقتصادية متمثلة في الانتقال من الاقتصاد المسير مركزيا نحو اقتصاد السوق، وبذلك استعمل المفهوم كوسيلة لملا الفراغ الذي ترتب عن عجز الدولة في الوفاء بالاحتياجات والخدمات الإنتاجية لمواطنيها، لتأخذ اللعبة السياسية مسارا مختلفا حيث شجعت السلطة على استعماله عبر أجهزتها الأيديولوجية المتعددة، ويكون بذلك وجود مؤسسات المجتمع المدني أكبر مؤشر للولوج في عملية التحول الديمقراطي بغض النظر عن طبيعة الديمقراطية

1- الإطار المفاهيمي:

قبل الخوض في تحديد طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية في الدولة الجزائرية وجب علينا محاولة تحديد المفهومين خاصة وأنها مفاهيم ذات حدود لا متناهية ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر فإذا تكلمنا عن المجتمع المدني فإننا نتحدث ضمنا عن الديمقراطية كما أن وجود مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن يكون خارج مؤسسة الدولة، هذه الثلاثية العلائقية دولة - ديمقراطية - مجتمع مدني لم تكن من الوضوح وربما إلى يومنا هذا بحيث يمكن الإجابة عنها أو الفصل فيها، خاصة في المنطقة العربية التي تتصف أنظمتها بالتسلط والشمولية،

والسؤال الذي يطرح نفسه في كل مرة : كيف لأنظمة شمولية تسلطية أن تتبنى نظام ديمقراطي يقوم على مبادئ الحرية والمساواة وحرية الرأي والتعبير؟

1.1 حول مفهوم المجتمع المدني

يطرح مفهوم المجتمع المدني إشكالا نظريا ابستمولوجيا، فعلى الرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا أنه يعتبر من المفاهيم التي يحيط الدارس لها بالعديد من الانزلاقات الفكرية لاختلاف ماهيته من فترة تاريخية إلى أخرى، وعليه فقد تعددت تعريفاته وتوسعت النقاشات الدائرة حوله، وتباينت شروطه واختلفت أدوارهم ما دفع البعض إلى وصفه بـ "رأس المال الاجتماعي"

ترجع جذور المجتمع المدني إلى ما يسمى بفترة النهضة الأوروبية، برز المفهوم مع نظرية العقد الاجتماعي ل هوبز ولوك، وروسو، وصولا إلى الثورة الفرنسية، ومرورا بالتطورات في القرن التاسع عشر، وحتى أوائل القرن العشرين، حيث حاولت العديد من المدارس الفكرية ومختلف النظريات صياغة دلالة ومفهوم واضح للمجتمع المدني أو على الأقل وضع الأسس والأطر الكبرى للمفهوم والذي يتخذ صفة التغير من حقبة تاريخية إلى أخرى ومن نظرية إلى أخرى ما جعله دوما محل نقاش بحيث لا يوجد إجماع على تقديم تعريف موحد لمفهوم المجتمع المدني.

وعليه يعرف المجتمع المدني حسب نظرية العقد الاجتماعي بأنه "كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية والذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الاتفاق التعاقدي، وبهذا فإن المجتمع المدني هو مجتمع منظم سياسيا يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه يظم كل من المجتمع والدولة معا" (بلقاسم سلاطينية وآخرون، 2017: 14، 16)

وقد عرف مصطلح المجتمع المدني راجا أكاديميا وإعلاميا في العقود الثلاثة الأخيرة سواء على الصعيد العالمي أو العربي، ارتبطت مكانته في الفضاء العام للدولة بالتحويلات الديمقراطية فيها "فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استنادا إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفاعلية، ووجودهما معا يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي" (عبد القادر حسين، 2017: 184)

أما البنك الدولي فهو يرى "المجتمع المدني بأنه تلك المجموعة الكبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح، وتمارس نشاطها في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين" (سميح محسن: 01)

وعلى الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الأجنبية والعربية إلا أن هناك تفاوتاً في تحديد العناصر والقوى وكذا المؤسسات التي يتشكل منها المجتمع المدني، وهذا ما أفرز العديد من التعاريف لمفهوم المجتمع المدني وفي الأدبيات العربية فإن ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 قد أعطت تعريفاً للمجتمع المدني على "أنه يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال على سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة،" (متروك الفالح، 2002 : 26)

أما سعد الدين إبراهيم فقد عرف المجتمع المدني "بمجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف" (عبد العالي دبله، 2011: 137)

ويعرفه محمد عابد الجابري بدلالات تحدده ضمن قيم المدينة ومؤسساتها الطوعية، مقابل استبعاد قيم مجتمع "البادية" وولاءاته الوراثية "المجتمع الذي تحكمه الأغلبية وتتوفر فيه حقوق المواطن الأساسية، واستقلالية القضاء، فهو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث" ويقصد بذلك كل المؤسسات الحديثة التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل الحكومة. (الطيب بلوصيف، 2013: 13)

وفي حالة الجزائر فإن المفهوم استعمل كوسيلة لإخراج النظام السياسي الجزائري من أزمته والتخلص من مرجعياته القديمة (الاشتراكية، التخطيط، الأحادية... الخ) نحو مرجعيات جديدة أخرى كالديمقراطية، اقتصاد السوق... فالمفهوم مرتبط بعملية التحول الطويلة التي يعيشها النظام السياسي والاقتصاد الجزائري (عبد العالي دبله، 2011: 132) وتتفق الباحثة مع هذا الطرح فلا تخفى على عين مراقب لطبيعة النظام السياسي الجزائري أن ولادة المفهوم لم تكن ولادة طبيعية إذ تم استيراد المفهوم كأحد الحلول للخروج من الأزمة التي طالت النظام على اعتباره أحد أبرز مؤشرات الديمقراطية ومن ثم فهو مجرد ممثل عن إصلاحات شكلية لضمان استمرارية السلطة وفق نظام "ديمقراطية الواجهة" وعلى هذا الأساس جاء دستور فبراير 1989 ليفتح الباب أمام التعددية السياسية والحزبية والتأسيس لمجتمع مدني شكلي ليكون مجرد حقائب سياسية في خدمة السلطة وفق ما تريده السلطة.

وللمجتمع المدني خصائص وسمات يتميز بها وتتمثل في ما يلي:

من خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى أربعة خصائص يتميز بها المجتمع المدني ومن خلالها يمكن تحديد مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني على اعتباره الفضاء الذي يملأ المجال بين الدولة والمجتمع للحد من

النزعة التسلطية للدولة والسماح للأفراد بالممارسة الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير بفضل التفاعل المتواصل بين هذه المؤسسات

✓ **القدرة على التكيف:** يقصد بها قدرة مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق التكيف مع التغيرات الحاصلة في البيئة المحلية والعالمية، وتظهر قدرة التكيف من خلال:

- ❖ التكيف الزمني: بمعنى المدة الزمنية التي تعيشها مؤسسات المجتمع المدني
- ❖ التكيف الجيلي: القدرة على التكيف مع القيادة والزعامة والقدرة على الانتقال إلى التداول السلمي للسلطة دون نزاع.
- ❖ التكيف الوظيفي: بمعنى إحداث تعديلات في مجمل أو جزء من أنشطتها وذلك قصد التكيف مع الظروف الجديدة.

✓ **الاستقلالية:** إن أهم شرط في مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني هو مدى استقلاليته بمعنى أن يكون مستقل إلى حد بعيد عن إشراف الدولة المباشر، وألا يكون تابع لغيره من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، والاستقلالية تمس الناحية المالية والإدارية والتنظيمية.

✓ **التعقيد:** يقصد بذلك تعدد في مستوى الهيكلة والهيئة التنظيمية واختلاف الأبنية وتعدد المهام والأدوار، فكلما تعددت الوحدات التنظيمية زادت فعالية مؤسسات المجتمع المدني، ناهيك عن مدى توسعها وانتشارها في المحيط الجغرافي داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه، إذ يمكن ملاحظة أن مؤسسات المجتمع المدني تركز انتشارها في المدن الكبرى دون الأقاليم أو المناطق الريفية.

✓ **التجانس:** ويقصد به الانسجام داخل المؤسسة وعدم وجود صراعات تؤثر على الممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة داخل الهيكل الهرمي للمؤسسة حتى لا تحيد عن نشاطها الفعلي.

1-2 الديمقراطية والتحول الديمقراطي

عرفت الديمقراطية منذ أثينا بأنها عملية حكم الشعب بالشعب إما مباشرة من قبل الشعب دون وسيط، أو من خلال انتخاب نواب يمثلون الشعب، وعليه فالديمقراطية نظام سياسي يمارس فيه الشعب سيادته بنفسه وقد عرفها جوزيف شومبتر Josef Schumpeter "بتعريف مختصر جدا بكونها: " مجرد آلية لاختيار القيادة السياسية "

mechanism for choosing Political leadership » democracy is simply a

ويُظهِر بأن الديمقراطية هي عبارة عن ترتيبات مؤسسية للوصول إلى قرارات سياسية يمتلك فيها الأفراد القدرة على الاختيار بين عدة متنافسين سياسيين" وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه بوبر Popper

"الديمقراطية هي النظام الذي يغير فيه الشعب الحكومات دون عنف ودماء" (عنترة بن مرزوق، ملاح السعيد، 2018: 149)

وعليه فالديمقراطية تعبر عن نظام سياسي اقتصادي اجتماعي له مبادئ وأركان يقوم عليها من التداول السلمي على السلطة واحترام حقوق الانسان في الحرية والمساواة من أجل بناء دولة القانون والمؤسسات في حين يعبر مفهوم التحول الديمقراطي على فترة الانتقال النظم الشمولية التسلطية إلى النظم التعددية بكل تعقيداتها وتمفصلاتها وهكذا تتكون علاقة بين الحاكم والمحكوم أساسها الاختيار الشعبي الحر عبر انتخابات يختار فيها الشعب من يمثله تشترط هذه الانتخابات صفة النزاهة، وبذلك تضمن التغيير الدوري للحكومات وتبادل السلطة.

أما في السياق الجزائري فقد أستوعبت الديمقراطية على أنها مسألة اجتماعية، في حين انها مسألة سياسية/اقتصادية في السياق اللبرالي، وهي مسألة سياسية بالدرجة الأولى.

وقد انعكس ذلك التصور للديمقراطية على تصور مقولة المجتمع المدني ووظائفه وغاياته، بما أن الديمقراطية هي مسألة اجتماعية يرتبط نجاحها وقيامها بمدى ديمقراطية النخب والأفراد في المجتمع، فإن وظيفة المجتمع المدني وفقا لهذا التصور هي تنمية، تربوية، خيرية، أي أنها نفس وظائف الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية. (نوري دريس، 2016: 57، 58)

وعليه فعملية التحول الديمقراطي تستلزم القضاء على النظم التسلطية واحترام الحريات وحقوق الأفراد، وهنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني في ديمقراطية المجتمع والحفاظ على الحريات العامة ويمكن تلخيص بعض المهام التي يجب على مؤسسات المجتمع المدني القيام بها في السيرة الزمنية لعملية التحول الديمقراطي:

- العمل على توعية أفراد المجتمع بمزايا وأهمية نظام الحكم الديمقراطي الذي تحترم فيه حقوق الانسان، وعدم حصر هذه الثقافة لدى فئات معينة دون أخرى.

- فتح المجال أمام التعددية السياسية والحزبية ونشر ثقافة المشاركة السياسية عبر انتخابات دورية يتم من خلالها اختيار الشعب لممثليهم ومراقبة عملهم وتدريب المرشحين على قواعد الممارسة الديمقراطية، وتدريب مندوبيهم على آليات الرقابة خلال العملية الانتخابية.

- نشر ثقافة احترام القانون والتوعية بضرورة الفصل بين السلطات الثلاث، ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، وأهمية التداول السلمي للسلطة ومبادئها، وتأصيلها في الثقافة المحلية، وبيان أهميتها في الحفاظ على السلم المجتمعي وتوفير بيئة صحية لتطور دولة القانون والمؤسسات.

- التوعية بضرورة تبني الحكم الرشيد في كل الممارسات السياسية والاقتصادية ومن ثم فضح كل أشكال الفساد وتنظيم حملات الضغط في مواجهة تسلط الدولة، وتشكيل الائتلافات للنضال في حالات محددة، كإعلان حالة

الطوارئ، أو محاولات المساس بالدستور والقوانين وهنا يمكن الإشارة إلى حالة الجزائر خلال فترة مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة حيث برز الدور الريادي لمؤسسات المجتمع المدني في مناهضة ورفض العهدة الخامسة من خلال حملات الضغط والاحتجاجات والمشاركة في المسيرات السلمية التي توالى بدأ من 22 فيفري 2019، ومحاولة طرح وتقديم الحلول للخروج من الأزمة التي مر بها النظام السياسي الجزائري في تلك الفترة.

وعليه يمكن أن نصف الطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية من خلال ما ذهب إليه المفكر التونسي الحبيب الجناحي " أن مفهوم المجتمع المدني حسب نظرنا - مفهوم سياسي بالدرجة الأولى ومن هذا ارتبط بمفاهيم الوطن، والدولة، والليبرالية، والديمقراطية، فلا يمكن أن تنشأ مثلاً تجربة ديمقراطية ناجحة خارج المجتمع المدني، كما لا يمكن أن نتصور مجتمعا متقدما في ظل حكم مطلق استبدادي." (الحبيب الجناحي، 35: 2006)

2- الدولة الجزائرية الحديثة وبوادر التحول الديمقراطي

تقلصت الموارد المالية منذ منتصف الثمانينات ووجب ضرورة العودة إلى سياسة التقشف التي أقرها الرئيس السابق هواري بومدين حيث " تميزت سنوات الثمانينات بتدهور كبير في النسيج الاقتصادي والصناعي وتدني مستويات الأداء والمردودية في غالبية القطاعات، وارتفعت معدلات البطالة لتصل في منتصف الثمانينات 1.5 مليون نسمة يمثلون 23 % من القوة العاملة، وارتفاع المديونية الخارجية التي تجاوزت 20 مليار دولار وتزايد ضغط خدمات الديون التي أصبحت تقدر ب 8 مليار دولار أو ما يساوي ثلثي عائدات النفط في تلك الفترة" (العباشي عنصر، 02: 1999)

وفي ظل هذا المشهد السياسي المتميز باحتكار السلطة وغياب الديمقراطية، ليقابله الوضع الاقتصادي المتميز بالتراجع وانخفاض مستويات المعيشة وتفشي الفقر والبطالة، كل هذه المعطيات أدت إلى خلق جو اجتماعي متأزم انتهى بانفجار الأوضاع يوم 05 أكتوبر 1988 بانتفاضة شعبية لم تشهده الجزائر من قبل، هزت العاصمة والمدن الكبرى على مدى عشرة أيام.

خرج العمال والفلاحين والشباب والطلبة وتلاميذ المدارس إلى الشارع محتجين على الظروف السوسيو-اقتصادية التي آلت إليها البلاد خاصة ندرة المواد الغذائية والتهميش والإقصاء وتفشي البطالة والمحسوبية وقد تميزت هذه المظاهرات بأعمال عنف موجهة ضد ممتلكات الدولة: تكسير حرقهم وتخريب الممتلكات العمومية، وفي المقابل لجأت السلطة إلى استعمال العنف في مواجهة المتظاهرين

هنا تدخل الرئيس السابق الشاذلي بن جديد في خطاب له تأسف فيه عن الوضع الذي وصلت إليه البلاد وتوعد بتغيير الأوضاع الاقتصادية وفتح المجال نحو التعددية السياسية، وعلى إثر ذلك تم العمل على مشروع الإصلاحات السياسية ولحق ذلك تعديل شامل تمثل في الاستفتاء على دستور 23 فبراير 1989

إن الملاحظة التي يمكن إدراجها حول أحداث أكتوبر 1988 والتي تمخض عنها دستور 1989 ان فتح التعددية امام الأحزاب السياسية وبداية الرهان الديمقراطي هي سابقة في تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة، إن مثل هذا الإجراء غير التقليدي كان عشوائيا وغير مدروس ويفتقد للتقويم الجدي للأوضاع المتأزمة التي تتخبط فيها الدولة على مختلف الأصعدة، وربما كانت الأحداث التي عرفها النظام السياسي في ما بعد - العشرية السوداء - نتيجة حتمية لعدم الإدراك الحقيقي لمفهوم الديمقراطية.

2-1- الأطر القانونية والتشريعية للمجتمع المدني في الجزائر

التعديل الدستوري لسنة 1989: بعد الأحداث التي شهدتها البلاد نهاية الثمانينات وبعد مخاض عسير تم تتويجه بالتعديل الدستوري لسنة 1989 والذي شكل الهيكل الخارجي لعملية تحول الدولة الجزائرية نحو الديمقراطية، ومن ثم إقرار التعددية السياسية والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات بشكل رسمي فقد "شكلت المادة 39 من دستور 1989 قاعدة عامة في إقرار حق المواطن في الاجتماع مع من يريد من الأفراد، وكذلك الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة حيث نصت على أن حرية إنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن، وقد جاءت المادة: 40 و 53 لتفسير ذلك، وبموجب هذه النصوص تم إقرار حق الممارسة النقابية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وإطلاق العمل التطوعي من خلال الجمعيات" (محمد بوضياف: 48،49).

التعديل الدستوري لسنة 1996 والذي أقر هو الآخر حق إنشاء الأحزاب السياسية في المادة 42 منه، ونصت المادة 41 على أن حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن، وأكدت المادة 43 على أن "الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية..."

أما التعديلين الدستوريين لسنة 2002 و2008 فقد "منح المواطنين الجزائريين فرصة ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال ما أبقياه من مواد تنص على حق إنشاء الأحزاب وتكوين الجمعيات والنقابات، وصولا إلى القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية والحقوق والواجبات والتنظيم والتمويل" (نفيسة زريق، 2015-2016: 202)

ثم جاء التعديل الدستوري في 7 مارس 2016، والذي نصت المادة 48 منه على حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن. كما نصت المادة 54 منه على أن (حق إنشاء الجمعيات مضمون، وأن الدولة تشجع ازدهار الحركة الجمعوية)

وفي المدة الأخيرة، تم تعديل الدستور الجزائري الذي طرح للاستفتاء الشعبي يوم 1 نوفمبر 2020، هذا الدستور أعطى أهمية أكبر لمؤسسات المجتمع المدني ومساهماتها" (محمد مجدان، 2021: 21-22)

3- سوسيولوجيا المجتمع المدني الجزائري

سمحت المادة 40 من دستور 1989 بإنشاء جمعيات وأحزاب سياسية وفي ظرف قصير جدا شهدت الساحة السياسية انفجار حزبي لم تعرفه الجزائر من قبل ولم تكن تعترف به، في ظل توافر شروط ومؤشرات الديمقراطية في النص القانوني، وعليه ظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، في موقف المعارضة للنظام السياسي القائم لتكتسب قوة كبيرة فقد عرفت كيف تستفيد من تدمير المواطنين إزاء السلطة التي تم سحب الثقة منها، إن الواقع الجديد - التعددية السياسية- فرض على السلطة الحاكمة إجراء انتخابات محلية تخص المجالس البلدية والمجالس الولائية سنة 1990، وفازت الجبهة الإسلامية بالأغلبية الساحقة، وعلى إثر توقيف المسار الانتخابي دخلت الجزائر في عشرية سوداء كادت أن تؤدي بالبلاد

فقدت " شكلت مرحلة التوقيف القسري للمسار الانتخابي عاملا سلبيا على حركة ونشاط منظمات المجتمع المدني لتعرف انتعاشا في المرحلة الممتدة بين 1989 و 1992 مشكلة بداية لتحولات عميقة في الحياة السياسية والاجتماعية، وساهم الانزلاق نحو العنف السياسي بداية لتأزم الحياة السياسية والتضييق على العمل السياسي وبالتالي التضييق على الحريات العامة والحد من نشاطات الأحزاب والنقابات معلنة عن بداية صراعات سياسية بين السلطة فاقدة للشرعية تبحث عن تحقيق الاستقرار وبين قوى سياسية مطالبة بضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية، جعلت الدولة تستغل هذه الوضعية الأمنية إلى العودة تدريجيا لاكتساب

شرعيتها وتقوية سلطتها على حساب المجتمع المدني" (الطيب بلوصيف، 2012-2013: 212)

وحسب رأي الباحثة فإن التجربة الديمقراطية في الجزائر انطلقت انطلاقا عرجاء وهذا ما تأكد مع إلغاء الانتخابات التشريعية التي جرت في ديسمبر 1991، لتكون النتيجة عشرية سوداء كادت أن تعصف بالبلاد، وهذا بسبب الافتقار لنظرة استشرافية وضعف النظام على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فالتأسيس للديمقراطية يتطلب تحضيرا معمقا بدأ بالتنشئة السياسية مروراً بنشر الثقافة الديمقراطية وصولاً إلى المشاركة السياسية وهذا ما لم تعرفه الدولة الجزائرية الحديثة.

أثرت الأزمة الأمنية في البلاد على تراجع دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، بعدما عرف أوج نشاطه سنتي 1989 و1990، ومع عودة الاستقرار النسبي في الجزائر وما عرفته الدول العربية من ثورات الربيع العربي، بدأت موجة احتجاج في الجزائر ولعل أبرزها كانت سنة 2011 بسبب انتشار وارتفاع لمعدلات البطالة خاصة لدى فئة الشباب في مقابل ارتفاع في أسعار المواد الغذائية فكانت النتيجة ما عرف بـ "انتفاضة الزيت والسكر لسنة 2011" شملت كل أرجاء الوطن. "وقد حملت مطالب ذات طبيعة سوسيو-اقتصادية وأخرى ذات طبيعة سياسية ولكن أريد لهذه المطالب أن تحتل حصريا في طبيعة سوسيو-اقتصادية لتكون الاستجابة مرة أخرى سياسية في شكل ما عرف بالإصلاحات السياسية التي عرفتها سنة 2012 والتي تضمنت تعديل القانون العضوي للانتخابات ونظام المحاصصة بالنسبة لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والقانون العضوي للأحزاب" (لقمان مغراوي، 2021: 364) والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل خروج المتظاهرين إلى الشارع كان من أجل المطالبة بإصلاحات سياسية؟ وفي ما تمثل دور مؤسسات المجتمع المدني؟ خاصة وأن استجابة النظام السياسي لا تعكس المطالب المطروحة ولم تعبر عن اهتمامات الشعب الاجتماعية والاقتصادية فكانت الاستجابة مرة أخرى سياسية على غرار ما حدث بعد انتفاضة 05 أكتوبر 1988، إذ يلاحظ حتى هذه الفترة غياب دور المجتمع المدني في الفصل في نوعية المطالب التي يريدها المجتمع لأن مظاهرات 2011 كانت مطالب اجتماعية اقتصادية تطمح إلى تغيير الوضع الاجتماعي الذي يتميز بالغلاء الفاحش في أسعار المواد الغذائية وانتشار البطالة في أوساط الشباب لكن الاستجابة تمثلت في إصلاحات سياسية.

في 2014 وبعد إعلان ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لانتخابات 17 أبريل 2014 ظهرت تنظيمات رافضة للعهد الرابعة ولعل أبرز هذه التنظيمات نجد "حركة بركات التي نظمت احتجاجات امام الجامعة المركزية وسط الجزائر العاصمة منها احتجاج 14 مارس 2014 الذي يضم العديد من الشرائح الاجتماعية يغلب عليها الطبقة المثقفة من صحافيين وسياسيين وأساتذة جامعيين وموظفين في القطاع العام والخاص رافعة شعارات تندد بالعهد الرابعة منها لا لا للعهد الرابعة نعم للجمهورية الجزائرية الثانية، لا لاستمرار الحرس القديم في الهيمنة على خيرات البلاد" (كربوسة عمراي، 2014: 162)

كما ظهرت على الساحة العديد من التنظيمات المؤيدة لعهدا رابعة للرئيس بوتفليقة كانت تضم طلبة الجامعة وشيوخ الزوايا يترأسها الوزير الأسبق عبد المالك سلال.

"سنة 2019 عرفت الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 تفاقما للأزمة السياسية- أزمة المشروعية- نظرا لسحب الثقة والمصادقية من النظام السياسي بمختلف مكوناته ومؤسساته فمع تفشي ظاهرة الفساد بكل انواعه وتدهور الاوضاع الاجتماعية من بطالة وتفاقم أزمة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري، مقابل ذلك غياب رئيس الجمهورية على الساحة الوطنية والدولية، أدى كل ذلك إلى خروج الشعب

الجزائري بمختلف فئاته وفاعليه لإيجاد حلول وبدائل لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومحاسبة الفاسدين تحت مسمى العصابة"

بدأ الحراك الشعبي في الجزائر يوم الجمعة 22 فيفري 2019 من خلال القيام بمظاهرات سلمية احتلت شوارع العاصمة ومختلف ولايات الوطن، وكان المطلب الرئيسي للحراك الشعبي هو إسقاط النظام وإجراء انتخابات حرة ونزيهة"، وبذلك أصبح النظام السياسي الجزائري ف أزمة سياسية مزدوجة شرعية ومشروعية، وفي هذا السياق شهدت مؤسسات المجتمع المدني ديناميكية وحيوية لم تعرفها من قبل حيث حملت على عاتقها تحقيق مطالب وتحديات الحراك الشعبي وتعبئة الشارع للدفع نحو التغيير السياسي من جهة والحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد من جهة ثانية، وتجسد ذلك من خلال الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني التي انعقدت بتاريخ 15 جوان 2019 حيث قدمت مشروع سياسي يوفق بين مختلف الاتجاهات السياسية للخروج من الأزمة السياسية وتحقيق المطالب المشروعة للشعب، فقد طالبت الندوة الوطنية بفتح حوار وطني شامل مع الطبقة السياسية ومختلف فعاليات المجتمع المدني وناشطين من الحراك الشعبي، كما دعت إلى ضرورة تشكيل حكومة كفاءات تتولى تسيير الأعمال الحكومية، وكذا تنصيب هيئة مستقلة للإشراف وتنظيم الانتخابات ومن ثم الإشراف على ضمان الرقابة والإعلان على النتائج.

كما دعت الندوة الوطنية إلى ضرورة تنظيم انتخابات رئاسية في مدة لا تتعدى ستة أشهر. وبالرغم من صعوبة المرحلة التي مرت بها الجزائر خلال فترة الحراك الشعبي، استطاع المجتمع المدني خلال هذه الفترة أن يثبت قدرة منظماته على قيامها بدور الوساطة بين الدولة والمجتمع، وكذا قدرته على التكيف مع الأوضاع وأصبح أكثر ديناميكية وحيوية مقارنة بالسنوات السابقة، التيسادها الجمود والتهميش ويمكن أن نستدل في هذا المقام برأي الباحث العربي حليم بركات الذي يرى أن "تنشيط المجتمع المدني هي دعوة للتحرر من الاستبدادية أو السلطوية التي تتصف بها الدولة والحد من هيمنتها على كل وظائف المجتمع وشؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولا يتم ذلك من دون قيام أنظمة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان ومنها بشكل خاص حرية التعبير والنقاش والتنظيم والمشاركة في تحمل المسؤوليات الكبرى" (عبد العالي دبله، 2011: 140)

وحسب رأي الباحثة فإن بداية تكون المجتمع المدني مرتبط بمدى تبلور الوعي الشعبي فعملية التغيير تبدأ بالتحول من وجود شعب منشغل بذاته وشؤونه المعيشية اليومية إلى شعب يرفض واقعه ويحمل على عاتقه مهمة تغييره، وهذا ما حدث في حالة الجزائر -الحراك الشعبي الجزائري لسنة 2019-، حيث طالب الشعب برحيل النظام وحكومته ومحاسبة الفاسدين "العصابة" وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في إطار تطبيق دولة الحق والقانون، وقد عرفت مؤسسات المجتمع المدني استفاقة نوعية وكان لها دور بارز في الحفاظ على استقرار الوضع السياسي في البلاد من

خلال ما قدمته من مقترحات سلسلة للخروج من الأزمة وما شأنه ضمان بناء ديمقراطي رشيد، وبناء على مخرجات الحراك الشعبي وما تم طرحه من إصلاحات سياسية تقرر إجراء انتخابات رئاسية يوم 12 ديسمبر 2019 توجت بفوز المترشح عبدالمجيد تبون رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالأغلبية الساحقة.

في إطار مواصلة مسار الإصلاحات السياسية جاء مشروع التعديل الدستوري لسنة 2020 والذي بعث معالم الجزائر الجديدة فقد تضمن تعبير لرغبات المجتمع الجزائري وتحقيق لإرادة الشعب وأن الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب، كما أنه يعتبر مكسب جديد بالنسبة للمجتمع المدني الجزائري.

خاتمة

تأسيسا لما تناولته الدراسة في معرض تحليلها للإشكالية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2020، يمكن القول أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتأسس أو يفعل إلا في وجود دولة ديمقراطية، وهذا ما تفتقده الحالة العربية بشكل عام، في نظامها السياسي وتشكلاتها الاجتماعية وعلاقاتها الخارجية، حيث تُبرز لنا حالة الانفصال التي تعيشها الدولة عن المجتمع، وافتقادها غالباً للشرعية والمشروعية، بالإضافة إلى حضورها السلطوي وهيمنتها القاهرة على كل شيء، وبالنظر لطبيعة الاقتصاد الريعي والنظام السياسي الشمولي السائد، يبقى المجتمع المدني يعيش حالة تبعية مطلقة للدولة التي تعتمد على المداخل الريعية في فرض هيمنتها، وهذا ما أدى إلى إضعاف دور مؤسسات المجتمع المدني وعدم تمكنه من تحصيل استقلاليته وكذا فرض وجوده وموازاته للدولة، ومن ثم عدم نضج العملية الديمقراطية ذلك أنه لا يمكن للديمقراطية أن تترسخ إلا في وجود مجتمع مدني فاعل وحيوي كما أن نجاح عملية التحول الديمقراطي رهينة بالقطعية مع النظم الاستبدادية، دون أن ننسى الإرادة الحقيقية للدولة في التغيير والإصلاح والبناء، هذا من جهة ومن جهة ثانية يعتبر الوعي الشعبي والنضج السياسي للمجتمع دافعا قويا لتعزيز دور المجتمع المدني ودفع عملية التحول الديمقراطي، إن بناء مجتمع مدني حقيقي هو بمثابة تطوير لثقافة مدنية تعترف بكل القيم التي ذكرناها والتي هي جوهر الديمقراطية وهنا تبرز طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية أين يتحول فيها كل طرف إلى مكمل للآخر حيث كلما قويت مؤسسات المجتمع المدني قويت الدولة وتحققت الديمقراطية، وهنا يطرح السؤال نفسه وبقوة: هل سيتمكن المجتمع المدني في الجزائر من إثبات وجوده؟ هل دخلت الجزائر فعليا عهد الديمقراطية؟

قائمة المراجع

1. بلقاسم سلاطينية سامية حميدي وآخرون (2017): دراسات في المجتمع المدني الجزائري، الكتاب الثاني، الطبعة 1، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر.

2. الحبيب الجناحي، (2006): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، منشورات الزمن، الرباط، المغرب
3. الطبيب بلوصيف، (2012-2013): المجتمع المدني والدولة: دراسة سوسيو-سياسية "الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر.
4. عبد العالي دبله، (2006): مدخل إلى التحليل السوسولوجي، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
5. عبد القادر حسين، (2017): المجتمع المدني والدولة في الفكر ولممارسة-دراسة مقارنة للممارسة السياسية الغربية والسياسية الإسلامية المعاصرة، في كتاب بلقاسم سلاطينية وسامية حميدي وآخرون، دراسات في المجتمع المدني، الكتاب الثاني، ط1، الجزائر.
6. علي الكنز وعبد الناصر جابي، (1997): الجزائر البحث عن كتلة اجتماعية جديدة، في : المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الحديثة، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة.
7. عنترة بن مرزوق، ملاح السعيد، (2018): إشكالية علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في المنطقة العربية، مجلة الحقيقة مجلد 17 عدد 03، العدد 46 من التسلسل السابق.
8. العياشي عنصر، (1999): التعددية السياسية في الجزائر-الواقع والآفاق، ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيتو المعهد الدبلوماسي الأردني حول "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية" بتاريخ 18-19 أيار -ماي 1999، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
9. كربوسة عمراني، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن.... أيدور؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2014، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
10. لقمان مغراوي، (2021): دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفاعلية المجتمع المدني: 1989-2020، مجلة مدارات سياسية، المجلد 05، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر
11. متروك الفالح، (2002): المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
12. محسن سميج، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي التجربة الفلسطينية من النجاح إلى محاولة الإفشال، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

13. محمد بوضياف، (2010): الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية، دار المجد للنشر والتوزيع.
14. محمد مجدان، (2021): مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر (2012-2021)، بين الفاعلية والضعف، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12 (2)، العدد 17، الجزائر.
15. نفيسة زريق، (2015-2016): الترسيخ الديمقراطي في الجزائر - المشكلات والآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.
16. نوري دريس، (2015-2016): الممارسات الربعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة - مقارنة سوسيولوجية للعلاقة الدولة - المجتمع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف 2، الجزائر.